



اجتماع فريق الخبراء حول "التنمية الاجتماعية الشاملة في المنطقة العربية" 3-4 تشرين الثاني 2014

(تقرير- تجربة العراق حول
سياسات وبرامج التنمية
الاجتماعية الشاملة)

المحور الأول- تحديات توفير فرص العمل اللائق والسياسات الفعالة المتبعة

أولاً:-تحديات توفير فرص العمل اللائق

- * الوضع الأمني والسياسي غير مستقر وهشاشة الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي .
- * الاقتصاد العراقي ريعي يعتمد على القطاع النفطي مع تراجع الأنشطة الأخرى المولدة لفرص العمل.
- * ان انخفاض معدل البطالة للسكان بعمر (15 سنة فأكثر) من (15.3%) في العام 2008 إلى (11.9%) في العام 2012، إلا أن الفقر والامية ساعدا في انتشار البطالة بين الجنسين وفي المحافظات الجنوبية.
- * الحالة الانتقالية التي يمر بها الاقتصاد العراقي في التوجه نحو اقتصاد السوق مع ضعف الخدمات.
- * غياب إستراتيجية وطنية شاملة للتشغيل وفي ارتباط متغيرات سوق العمل بمخرجات النظام التعليم.

- * ضعف سياسات مؤسسات سوق العمل، وبالتالي ضعف الفائدة من الاستثمارات الحكومية والقطاع الخاص.
- * مشكلات الهجرة والتهجير والحراك السكاني العشوائي انعكست على استقرار فرص وظروف العمل.
- * تدني معدل النشاط الاقتصادي في العراق حيث انخفض من (46.8%) في العام 2008 إلى (42.9%) في العام 2012 بين الشباب والإناث وضعف حوافز المشاركة في سوق العمل.
- * ضعف الرقابة على ظروف العمل وتردي مستويات الدخل وشروط العمل • اللائق لضعف تطبيق قانوني العمل والضمان الاجتماعي.

ثانياً:-السياسات الفعالة المعتمدة

يحكم إطار السياسات في العراق حالياً الإستراتيجية الوطنية للتخفيف من الفقر وخطة التنمية الوطنية (2013-2017) في تحقيق الهدف المزدوج المتمثل بالحد من الفقر وتخفيض البطالة الذي يعتبر من بين الأولويات الرئيسية
السياسة:

تضمن الحكومة نمو الاقتصاد والتشغيل، وربط النمو بتخفيض الفقر والبطالة
الأهداف

الهدف الأول: خفض معدلات البطالة من 15% إلى 7% خلال سنوات الخطة.
الهدف الثاني : رفع المشاركة الاقتصادية بشكل عام ومشاركة المرأة بشكل خاص.
الهدف الثالث: ربط مخرجات نظام التعليم والتدريب وبين احتياجات سوق العمل من القوى العاملة.

الهدف الرابع : الارتقاء بنوعية قوة العمل.
الهدف الخامس: رفع كفاءة القوى العاملة وإنتاجيتها.
الهدف السادس: العمل على توليد فرص عمل في جميع مناطق العراق.
الهدف السابع : الوصول إلى مستوى الاستخدام الأمثل للقوى العاملة.
الهدف الثامن : تطوير مستوى أداء العاملين في القطاع العام والخاص.

تتضمن سياسة التشغيل الوطنية على مجموعة سياسات إجرائية هي:

- *سعى الحكومة إلى تعزيز كافة الإمكانيات والقدرات التي من شأنها توليد فرص عمل منتجة في الريف.
- * تضمن الحكومة إزالة العوائق والقيود المعيقة لنمو وتأسيس الشركات وتوفير التمويل ضمن ظروف عمل مرنة بما يساهم في تعزيز دور القطاع الخاص
- * دعم قدرات وزارة العمل والشؤون الاجتماعية والشركاء الاجتماعيين لتوفير خدمات التشغيل على المستويات الوطنية والمحلية .
- * تطوير نظام وطني لتنمية المهارات والكفاءات مرتبط بشكل وثيق بالاحتياجات الفعلية والمستقبلية لسوق العمل العراقي وبما يؤمن تعزيز تنافسية الشركات والمؤسسات الاقتصادية
- * إنشاء نظام لمعلومات سوق العمل يضمن توفير معلومات وبيانات منتظمة ومنسقة حول كافة متغيرات سوق العمل والتنسيق بين منتجي البيانات ومستخدميها وصانعي السياسات ' وجعلها متاحة للاستخدام
- * بناء نظام جديد للحماية الاجتماعية يتميز بشموليته ودقة استهدافه وتلبيته احتياجات العاطلين والعاملين في القطاعات المختلفة وربط الحماية الاجتماعية بالنشاط الاقتصادي.
- * تضمن الحكومة أن تكون تطورات الأجور متسقة مع نمو الإنتاجية ومعدلات التضخم.

8-تضمن الحكومة إن يتم التعامل مع جميع جوانب العمل اللائق على مستوى المؤسسات بطريقة متسقة وفعالة

9-تسعى الحكومة وبمشاركة فاعلة من الشركاء الاجتماعيين ومنظمات المجتمع المدني إلى القضاء على ظاهرة عمل الأطفال.

10-تقوية مؤسسات الحوار الاجتماعي وتطوير قدرات الشركاء الاجتماعيين بما يمكنهم من المساهمة الفاعلة والايجابية في تطوير سوق العمل وتعزيز فرص العمل اللائق وتعزيز قدرات الاقتصاد الوطني التنافسية .

- يعتبر تحسين إنتاجية القوى العاملة أولوية عامة ، إلا أن بعض المجموعات الهشة تحتاج إلى دعم للحصول على فرص عمل كون نسب البطالة لهذه الفئات عالية مقارنة بالمعدل العام، والفئات هي :الشباب ،المرأة والأشخاص ذوي الإعاقة، ولمعالجة قضايا التشغيل لهذه الفئات والوصول بها إلى المستويات الوطنية:-

● 1-الشباب

- هناك حاجة لبرامج تستهدف هذه الفئة وتركز على تهيئة الشباب من خلال تحسين مهارات الاستخدام ويمكن تشجيع برامج التوظيف المؤقت والتدريب أثناء العمل . والتلمذة الصناعية لإكساب الشباب مهارات تمكنهم من الالتحاق بوظائف دائمة من خلال خيارات التدخل:-
- تسهيل انتقال الشباب من مقاعد الدراسة إلى سوق العمل
- صندوق وطني لدعم الشباب
- تشجيع اندماج الشباب

2- المرأة

- تهدف هذه السياسة إلى تمكين المرأة اقتصادياً ضمن برامج التمكين الوطنية من خلال:

- تطوير البيئة التشريعية
- برامج عمل مرنة للنساء
- تشجيع النساء على العمل الخاص

3- الأشخاص ذوو الإعاقة

- اهتمت الدولة بذوي الإعاقة بسبب إنتشار البطالة بينهم وانعزالهم عن النشاطات المجتمعية ووقوعهم في الفقر من خلال خيارات التدخل:-
- إعادة النظر بالتشريعات الوطنية التي تتعلق بالاندماج في التدريب وسوق العمل
- دراسة إمكانية إنشاء هيئة وطنية للأشخاص ذوي الإعاقة تطور برنامج التأهيل المجتمعي للأشخاص ذوي الإعاقة ليكون برنامجاً وطنياً

المحور الثاني:-السياسات والبرامج لتوسيع مظلة الحماية الاجتماعية لتشمل الفئات الهشة

من المبادئ الأساسية التي كفلها الدستور العراقي التزام الدولة بتوفير الرعاية والحماية الاجتماعية لأبناء المجتمع من خلال التدابير الحمائية المناسبة والإجراءات الوقائية هدفها التخفيف من الفقر والعوز .

سياسات الحماية الاجتماعية - المسنون

على الرغم من قلة عدد كبار السن (65 سنة فأكثر) ونسبتهم من مجموع السكان البالغة (3.1%) لا تتوفر برامج صحية خاصة بهم أو برامج ضمان الشيخوخة لتوفير الحماية الاجتماعية للحفاظ على حيويتهم .

أولاً:الاسرة هي أساس المجتمع والدولة تحافظ على كيانها وقيمها الأخلاقية والدينية والوطنية وتكفل الدولة الشيخوخة والأمومة والطفولة.

ثانياً:-تكفل الدولة الضمان الاجتماعي والصحي للعراقيين في حال المرض والشيخوخة أو العجز عن العمل أو التشرد أو البطالة أو اليتيم لوقايتهم من الجهل والخوف والفقر وتوفير السكن والمناهج الخاصة بتأهيلهم

● **الرؤية:-**الشيوخ وكبار السن يعيشون حياة آمنة من خلال إدماجهم في المجتمع في المجتمع وتوفير الرعاية الصحية والاجتماعية لهم وفقا لاحتياجاتهم.

الأهداف:

- 1-رفع واسع في نسبة المشمولين بأنظمة الحماية الاجتماعية
- 2-اعتماد وقوانين وتشريعات وإجراءات تدعم مشاركة كبار السن في الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وتفعيل التواصل بين الأجيال.
- 3-توسيع مؤسسات معنية بتقديم الخدمات الاجتماعية والصحية لكبار السن وتوسيع الدعم المقدم للأسر ورفع كفاءة أداؤها الراحية للمسنين

الإجراءات:

- تنفيذ مواد الدستور ذات العلاقة
- تعزيز بناء دور المسنين في المحافظات من موازنة تنمية الأقاليم ودعم برامج وإجراءات لدعم الأسر التي ترعى مسنيها
- وضع نظام شامل للتأمين الاجتماعي والصحي وتطبيقه
- تشجيع منظمات المجتمع المدني على تقديم البرامج والأنشطة التي تساهم في دمج المسنين
- تشكيل مبادرات اهلية لتشكيل مجموعات /شبكات على مستوى الريف والحضر لكبار السن لاشراكهم في مجالات التعليم والتدريب ونشر الوعي الصحي في مناطقهم سكنهم

سياسات الحماية الاجتماعية - ذوو الإعاقة والاحتياجات الخاصة

المادة 32 من الدستور العراقي الدائم (ترعى الدولة المعاقين وذوي الاحتياجات الخاصة وتكفل تأهيلهم بغية دمجهم في المجتمع نتيجة عقود طويلة من الحروب، تشير المؤشرات للعام 2012 إلى ما نسبته (3.1%) ما يعادل (1.3) مليون يعيشون بإعاقة كاملة

الرؤية:-

اهتمام واسع بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والاحتياجات الخاصة ودعم تكافؤ الفرص في الصحة والتواصل والنقل والسكن والتعليم والعمل والترفيه، وتعزيز مشاركتهم في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية .

الأهداف:-

- 1- توفير المعلومات ذات العلاقة بذوي الإعاقة والاحتياجات الخاصة
- 2- توسيع نشر الخدمات المقدمة لذوي الإعاقة والاحتياجات الخاصة

الإجراءات :-

- 1- أيجاد قاعدة بيانات ومعلومات خاصة بذوي الإعاقة وذوي الاحتياجات الخاصة
- 2- توفير مدارس ومؤسسات صحية خاصة بذوي الإعاقة والاحتياجات بما يحقق احتياجاتهم وحمايتهم .
- 3- رفع مستوى تقديم الدعم إلى ذوي الإعاقة والاحتياجات الخاصة ضمن الموازنة العامة للدولة.
- 4- تأهيل وتدريب المعاقين وذوي الاحتياجات الخاصة على مهارات ومهن لغرض إدماجهم في المجتمع.
- 5- تتولى منظمات المجتمع المدني القيام بحملات للتوعية بدمج المعاقين وذوي الاحتياجات الخاصة للتصدي للإقصاء الذي يتعرضون له.
- 6- توفير الخدمات الصحية المناسبة للمعاقين وذوي الاحتياجات الخاصة والتوعية بها للمحافظة على صحتهم.

البرامج والفئات المشمولة (قانون رعاية الأسرة)

الهدف من الحماية الاجتماعية: هو رفع المستوى المعاشي للفقراء من خلال تخصيص راتب للأسر ذات الدخل الواطئ أو عديمة الدخل وتم تسميته في حينه (راتب رعاية الأسرة) وفقا لقانون الرعاية الاجتماعية رقم (126) والذي صدر في عام (1980) حيث شمل الفئات أدناه :-

* المعوق، عاجز كلياً بسبب مرض، عاجز شيخوخة، اليتيم القاصر ،الأرملة أو المطلقة التي لديها قاصر أو معوق بالغ عاجز عن العمل كلياً يعيش معها وإذا تزوجت يستحق ولدها الإعانة الاجتماعية، أسرة نزير أو المودع إذا زادت محكوميته عن سنة واحدة كسب قرار الحكم الدرجة القطعية ، الطالب المتزوج المستمر على الدراسة لغاية الدراسة الجامعية إذا لم يكن له معيل، الكفيف والشلل الرباعي (قرار 98 لعام 2000) ، صدرت تعليمات من مجلس الوزراء بتاريخ 2005/12/1 بزيادة إعداد المشمولين بقانون الرعاية الاجتماعية وإضافة فئات جديدة (زوجة المفقود والعاطل عن العمل بشرط أن يكون متزوج وليس لديه دخل أو لديه دخل واطئ اقل من خط الفقر).

وتم تسمية البرنامج بإسم (شبكة الحماية الاجتماعية) بدلاً من (رعاية الأسرة) و توزيع الإعانة وفق جدول الإعانة الاجتماعية الجديد وحسب حجم الأسرة ومنذ أواخر 2005 غطت الشبكة ما يقرب (700.000) أسرة معدومة أو قليلة الدخل ضمن شروط الاستهداف، وكما في الجدول أدناه :

سقف الدخل للإعانات الاجتماعية						
أعداد أفراد الأسرة	1	2	3	4	5	6 فأكثر
مبلغ الإعانة الشهرية	50.000	70.000	90.000	100.000	110.000	120.000

وتعمل وزارة العمل والشؤون الاجتماعية على تقديم إعانات مالية للأسر الواقعة تحت خط الفقر إذ أكد عليها قانون الحماية الاجتماعية رقم 11 لسنة 2014 حيث تم رفع سقف الإعانة الممنوحة للعوائل المشمولة بالشبكة.

-تم تقديم إعانة نقدية مشروطة إلى الأسر المشمولة لضمان استمرار أطفال تلك الأسر بالتعليم والعمل على قطع الإعانة خلفه مما يقلل من نسب التسرب بين الأسر المشمولة بالشبكة ، ويشترط مراجعة المراكز الصحية التي تقدم خدمات صحية لهم.

خدمات المشمولين بالإعانة

التدريب المهني للعاطلين المشمولين من خلال دورات تدريبية التي تقيمها دائرة التدريب المهني شمول العاطلين بالقروض الميسرة المدرة للدخل من خلال دائرة التشغيل والقروض تم استحداث دائرة بإسم (دائرة الرعاية الاجتماعية للمرأة) ومهامها شمول الأرامل والمطلقات برواتب للنساء الفاقات معيلهن بإعانة الحماية الاجتماعية -التنسيق مع دائرة التدريب المهني بتدريب المستفيدات في مجال الخياطة والحلاقة لتمكينهن اقتصاديا.

وتم زيادة مبلغ الإعانة كما في الجدول أدناه:

جدول سقف الإعانة الاجتماعية / للنساء من الأرامل والمطلقات وزوجات المفقودين						
حجم الأسرة	1	2	3	4	5	6 فأكثر
مبلغ الإعانة الشهرية	100.000	115.000	130.000	145.000	160.000	175.000

بلغ مجموع المستفيدين المشمولين من شبكة الحماية الاجتماعية (878.507) مجموع المبالغ المصروفة (2.672.810) للعام 2013.

بلغ مجموع المستفيدين من الذكور (407.189) مستفيد، والمبالغ المصروفة (505.074) مليون دينار، وللإناث المستفيدات (471.318) مستفيدة والمبلغ المصروف (2.167.736) مليون دينار

خدمات اجتماعية أخرى للفئات الهشة

- وزارة العمل والشؤون الاجتماعية والدوائر التابعة لها معنية بتقديم خدمات الرعاية والحماية الاجتماعية كالخدمات الإيوائية والتعليمية والمهنية إضافة إلى مصرف جيب للفئات الهشة من ذوي الاحتياجات الخاصة كالأيتام والمسنين والمقعدين والعاجزين كليا والمعوقين للمودعين في وحدات الرعاية الاجتماعية بأنواعها .
- دور الدولة لرعاية الأحداث والبنات
- دور رعاية المسنين والمقعدين
- دور الحنان لرعاية العاجزين كليا
- دور ومعاهد رعاية المعوقين
- -بلغ عدد وحدات الرعاية الاجتماعية (96) في العام 2013 ، منها (22) دار دولة لرعاية الأحداث والبنات، و(10) دار للمسنين، و(62) دور ومعاهد رعاية المعاقين.
- -بلغ مجموع المستفيدين الموجودين في تلك وحدات الرعاية الاجتماعية (4647) مستفيد ومستفيدة في العام 2013، منهم (449) تحتوهم دور الدولة لرعاية الأحداث والبنات، و(449) في دور رعاية المسنين والمقعدين، و (292) في دور الحنان لرعاية العاجزين كليا، و (3457) في دور ومعاهد رعاية المعوقين

إجراءات العمل ضمن إستراتيجية التخفيف من الفقر

أقرت إستراتيجية للتخفيف من الفقر عام 2009 التي استهدفت تقليص الفقر على المستوى الوطني من (23%) إلى (16%) خلال المدة 2010-2014 ، ودخلت الإستراتيجية حيز التنفيذ في العام 2011 لتغطي كافة المناطق الفقيرة في المحافظات حيث تم تخصيص 500 مليار دينار في العام 2012 ضمن الموازنة الاستثمارية وتم توزيعها على المشاريع ذات الأولوية ضمن الإستراتيجية وهي :

- مشروع دعم صندوق القروض الصغيرة للفقراء
- بناء مجمعات سكنية واطئة الكلفة
- القضاء على المدارس الطينية
- تعزيز خدمات الرعاية الصحية الأولية

وقد انخفضت نسبة الفقر إلى 19 % في العام 2012 حسب المسح الاقتصادي والاجتماعي

IHSES

ثالثاً:- الإجراءات والسياسات المعتمدة لضمان الحصول على التعليم الصحية للجميع. الجيد، والرعاية

1- الإجراءات والسياسات المعتمدة لضمان الحصول على التعليم الجيد.

أكد دستور العراق على التزام الدولة بتحقيق التعليم للجميع لمن هم في سن التمدرس ذكور وإناث، مع تحقيق فرص الحصول على التعليم الكفاء في التعليم العالي والمهني والتعليم غير النظامي

وأكدت سياسة التعليم في العراق على بناء القدرات البشرية على أساس تربوي يسعى على إعداد الأجيال المتعاقبة والتعامل مع الأوضاع الوطنية والإقليمية والدولية المتغيرة مع المحافظة على الهوية والقيم والثقافة والأخلاق الوطنية من خلال الأهداف والإجراءات:-
للارتقاء بمكانة التعليم

-بناء قدرات العاملين في ميدان التعليم وتمكينهم.

-تهيئة بيئة معززة لنوعية التعليم تركز بشكل أساسي على الارتقاء بمستوى العاملين اقتصادياً واجتماعياً.

للحد من التسرب

-توفير بيئة تحقق النجاح لكل طالب منخرط في العملية التعليمية وتقديم المساعدة لإنقاذ من يتلأأ في العملية التعليمية وخفض كثافة الصفوف.

-اعتماد برنامج توعية المجتمع بأهمية الالتحاق بمراحل التعليم كافة.

للحد من التسرب...

- توفير البيئة التربوية والتعليمية المناسبة لاجتذاب التلاميذ والطلبة.
- زيادة معدلات القيد بالمراحل التعليمية المختلفة مع الأخذ بالاعتبار معدلات الزيادة السكانية للفئات العمرية في سن التعليم

محو الأمية

- جعل التعليم الإلزامي إلى مستوى الدراسة (الأساسية)
- توفير التخصيصات المالية اللازمة من الميزانية الاتحادية وبرنامج تنمية الأقاليم لتنفيذ برنامج محو الأمية.
- تأمين البنى التحتية من مراكز ومستلزمات ومعلمين.
- توزيع أنشطة محو الأمية ومراكزها بما ينسجم مع مستويات الأمية الموجودة في المحافظات والحضر والريف.

تجسير الفجوة الريفية الحضرية

- إيصال الخدمة التعليمية في المناطق الريفية النائية
- منح حوافز مادية تشجيعية للطلبة والمعلمين ولا سيما في المناطق الريفية والأسر الفقيرة.

مؤشرات التعليم في العراق للمدة 2004/2005 - 2011/2012

مجموع	اناث	ذكور	معدلات الالتحاق الصافي والإجمالي
92	88	96	معدل الالتحاق الصافي بعمر (6-11) في المرحلة الابتدائية
104	98	110	معدل الالتحاق الإجمالي في المرحلة الابتدائية
40	37	42	معدل الالتحاق الصافي بعمر (12-14) سنة
69	55	83	معدل الالتحاق الإجمالي في المرحلة المتوسطة
21	21	21	معدل الالتحاق الصافي بعمر (15-17) سنة في المرحلة الإعدادية
38	33	42	معدل الالتحاق الإجمالي في المرحلة الإعدادية

المصدر:- خطة التنمية الوطنية 2013-2017

مؤشرات مختارة للتعليم في العراق 2011-2012

7008	عدد المدارس
175764	عدد المعلمين
3254514	عدد التلاميذ
464	معدل تلميذ/مدرسة
19	معدل تلميذ/معلم
4	استاذ /غرفة
12	طالب /مقعد
7	تدريسي/حاسبة
21	طالب دراسات عليا/حاسبة

المصدر:- خطة التنمية الوطنية 2013-2017

2-الإجراءات والسياسات المعتمدة لضمان الحصول على الرعاية الصحية

● السياسة ووسائل توفير الخدمات الصحية

- من أهم أهداف تحقيق التنمية البشرية تقديم الخدمات الصحية بمستوى عالي لمختلف شرائح المجتمع، ومن أجل إيجاد نظام صحي وطني شامل وعادل، للاستجابة لاحتياجات المجتمع العراقي من الخدمات الصحية، لذا طورت وزارة الصحة (سياسة صحية وطنية للفترة 2014-2023) تتلائم مع طروحات خطة التنمية 2013-2017، وأهم المكونات الرئيسية للسياسة الصحية الوطنية.

● السياسة التنظيمية

- وزارة الصحة هي الجهة الرئيسية في رسم السياسات ووضع الاستراتيجيات الصحية أي إنها تنفذ وتدير القطاع الصحي وفق نهج المركزي للسنوات الخمسة القادمة، ومن ثم يتم إعادة النظر في تحويل الصلاحيات تدريجيا إلى دوائر الصحة في المحافظات مع تمكين القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني وتعزيز الهياكل التنظيمية والموارد البشرية لتكون أكثر فاعلية وكفاءة .

سياسة تقديم خدمات الرعاية الصحية

- وزارة الصحة تطور النظام الصحي على أساس حزمة خدمات الرعاية الصحية الأساسية على مستوى تقديم الخدمات :

أولية ثانوية ثالثة

- سياسات إجرائية أخرى
- سياسة التمويل الصحي
- الموارد المالية
- الإدارة المالية
- الحماية المالية في الصحة
- سياسة الموارد البشرية
- تخطيط الموارد البشرية
- إدارة الموارد البشرية
- تطوير الموارد البشرية

*سياسة الاستعداد للطوارئ والأزمات والكوارث

*سياسة خدمات نقل الدم

*سياسة التأهيل الطبي

*سياسة الصحة النفسية ومكافحة الإدمان

*سياسة الشراكة والتعاون

*سياسة المشاركة المجتمعية

*السياسة البحثية

*سياسة المعلومات الصحية والإدارية

*سياسة تعزيز الصحة وسلامة البيئة

*سياسة إدارة الجودة سياسة دعم القطاع الخاص

*سياسة البنى التحتية

*سياسة التكنولوجيا والتقنيات الطبية

*السياسة الدوائية

يسعى العراق إلى توسيع نطاق خدمات الرعاية الصحية الأساسية لجميع المواطنين وبناء نظام صحي ذي معايير عالمية ، يدار بشكل مهني ، يوفر خدماته للجميع وبأسعار معقولة ليحقق تحسنا نسبيا من خلال قواعد مؤسسية وتغطية شاملة وضمان العدالة في التوزيع والارتقاء بجودتها ، ومواكبة التطورات العالمية.

أهم مؤشرات الواقع الصحي في العراق للعام 2013

0.78	طبيب/ 1000 نسمة
0.2	طبيب أسنان/ 1000 نسمة
0.23	صيدلي/1000 نسمة
1.9	نوي مهن صحية/1000 نسمة
2.2	كادر تمريضي/ طبيب
1.2	سرير/1000 سكان
%58.2	معدل إشغال الأسرة %
21	معدل وفيات الأطفال الرضع لكل 1000 ولادة حية
25	معدل وفيات الأطفال دون الخامسة لكل 1000 ولادة حية
6	نسبة الأطفال ناقصي الوزن دون الخامسة من العمر (%)
35	نسبة وفيات الأمهات/100000 ولادة حية

أهم مؤشرات الواقع الصحي في العراق للعام 2013

3	نسبة السكان غير الآمنين غذائياً
77	نسبة الأطفال البالغين من العمر سنة واحدة المحصنين ضد الحصبة (%)
%93	نسبة الولادات التي تجري بإشراف موظفي الصحة من ذوي الاختصاص
لا توجد أي إصابة	معدل حالات الإصابة بمرض الملاريا لكل 100000 من السكان
1.3	معدلات الوفيات المرتبطة بالسبل لكل 100000 من السكان
%50	نسبة التغطية بالزيارة الخامسة للام الحامل لمراكز الرعاية الصحية الأولية (%)
%29	نسبة التغطية التحصينية للنساء في سن الإنجاب 15-49 سنة
0.01	معدل انتشار العوز المناعي البشري لدى النساء الحوامل اللاتي تتراوح أعمارهن بين 15-24 سنة الكل 100000
30	معدلات الوفيات المبكرة بالأمراض غير الانتقالية الرئيسية للفئة العمرية اقل من 60 سنة لكل 100000 نسمة

رابعاً سياسات وبرامج اجتماعية لضمان الحق بحيازة الأرض والسكن اللائق

- السكن اللائق هو سلعة اجتماعية مستجيبة للاحتياجات الأساسية للمواطنين تحقق سبل الاستدامة لمجتمع منجز منتج، وتشير التقديرات للمجلس الوطني للسكان إلى وجود حاجة إلى ما يقرب المليون وحدة سكنية في العراق لغاية عام 2020.
- الرؤية: ينعم المواطنون كافة بسكن مناسب من حيث الموقع والتنوع بما يتناسب وحجم الأسرة.
- الإجراءات
- الاستمرار بدعم برامج توفير القروض للمواطنين التي تسهل تأمين حصوله على السكن المناسب.
- توفير التسهيلات والحوافز للقطاع الخاص وأصحاب المشاريع لتنفيذ مشاريع كبرى للسكن بهدف تأمين مساكن مناسبة لمحدودي الدخل.
- إيلاء أهمية للحد من انتشار العشوائيات وإعادة توطين سكانها في أماكن سكنية لائقة وخدمات لتحقيق العيش الكريم.

- توفير السكن المناسب للأسر الفقيرة والأكثر احتياجا وذوي الاحتياجات الخاصة وذات الدخل المحدود والأسر التي تعيلها النساء ولا تستطيع تحمل نفقات السكن المناسب.
- توفير خيارات للعراقيين متعلقة بنوع السكن وخصائص الحيازة (الملكية)، ورفع مستوى الإنتاج السكني .



شكرا لاصغائكم